اعصار "ايللا – معلوف"

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

لقد شكلت قضية الطفلة ايللا طنوس صدمة موجعة في القطاع الصحي، صدر على اثرها الكثير من الكلام المشحون الذي استدرج بدوره ردودا ساخنة، وقف المواطن حيالها ضائعا يشكك في كل ما يسمع.
مصيبة ايللا لن تنحسر مع الوقت، ولكن لا بد من قراءة هادئة لمحاولة فهم ما جرى وما هي انعكاساته على الطبابة في لبنان، واخذ العبر رغم فداحة الحدث.

فقد انكشفت عورات كثيرة سواء في القطاع الصحي ام في الاعلام ام في القضاء لا بد من تحديدها وايجاد سبل معالجتها.

طبيا، لا يمكن الجزم ان ما قام به الطبيب عصام معلوف او ما لم يقم به هو الذي تسبب في بتر اطراف الطفلة. فالثابت ان البكتيريا التي اصيبت بها غالبا ما تؤدي، مهما كانت طرق العلاج وتوقيته الى هذه النتيجة المأساوية، والدراسات الموثقة خير دليل على ذلك.

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كانت هذه الطفلة قد اعطيت الفرصة ام لا، كي تخرج سالمة من المرض الذي اصابها، وما اذا كان من الممكن تشخيص هذا المرض قبل ظهور عوارضه في المرحلة الاخيرة حيث لم يعد امام الاطباء سوى بتر الاطراف تفاديا لموت محتم ؟.
الطبيب عصام معلوف مشهود له بالكفاءة والعلم والاخلاق، فهل مصيبته هي في سوء التقدير ام في سوء الطالع ؟.

اسئلة سوف تختلف الاراء حول الاجابة عنها بدون شك، ولكنه في مطلق الاحوال،

لقد عوقب الطبيب مسبقا وبقسوة، اذ ان صورته مكبلا بالاصفاد كالمجرمين واللصوص لا تقل مأساوية ولو بطريقة مختلفة عن صورة طفلة مبتورة الاطراف.
هاتان الصورتان، شطرتا المجتمع اللبناني الى نصفين وخلقتا شرخا بين الناس والاطباء سوف يكون من الصعب ترميمه، والعلاقة بينهم لن تعود كما كانت عليه قبل هذه الفاجعة المزدوجة.

اما الاعلام فقد لعب دورا سلبيا الى اقصى الحدود وكادت مقاربته للموضوع تتركز على اثارة الغرائز ضد الاطباء والمستشفيات، بدلا من التركيز على التحاليل والمعلومات العلمية.
وما زاد في الطين بلة، ان اشرس من تطرق الى هذه القضية هي البرامج الفضائحية فجاء الكلام عنها في الموازاة مع جرائم الاعتداءات الجنسية والقتل والمخدرات وكأنها تساوي بينهم وبينها.
قضائيا، ظهر التوقيف الاحتياطي للطبيب وكأنه خطوة سريعة لا بد منها لامتصاص النقمة الشعبية التي غذّاها الاعلام.

لا شك ان القانون قد اعطى لقاضي التحقيق الحق في توقيف مشتبه اذا توافرت ادلة كافية تثبت انه ارتكب جرما. واذ هو حق استنسابي، فان التأني في استعماله يصبح مطلوبا عندما لا يكون المتهم من اصحاب السوابق بل له مكانته في المجتمع وتاريخه المهني يشهد لصالحه. ومن الواضح ان المعطيات الطبية الموضوعية التي كانت متوفرة اثناء التحقيق مع الطبيب لم تكن تثبت بشكل مقنع لا يشوبه شك مسؤوليته سواء لجهة التقصير او لجهة الخطأ في التشخيص، كما ان تحديد الكفالة لاخلاء سبيله بمبلغ مائة مليون ليرة لبنانية سجّل سابقة في تاريخ الاحكام في لبنان سوف تكون ارتداداتها سيئة على العلاقة بين الطبيب والمريض وسوف تؤدي حكما الى رفع قيمة الاتعاب الطبية بشكل عام وتزيد من كلفة التأمين ضد الاخطاء الطبية الى مستويات قد لا يكون في مقدرة المواطن اللبناني تحمل نتائجها لما يعاني من صعوبات مادية في هذه الظروف الصعبة. وعندما نرى كيف تم في المقابل اخلاء سبيل مجرمين وارهابيين مقابل كفالات شبه رمزية، فان هذه الكفالة التي فرضت على طبيب تكشف خللا خطيرا في طريقة اصدار الاحكام وخلفياتها وتدفع بالنخبة العلمية الى مغادرة هذا البلد وترسل اشارة الى من هم في الخارج للبقاء حيث هم هربا من عدالة عوراء.

وفي المحصلة النهائية، ان تسلسل الاحداث والافعال وردات الفعل في هذه الفاجعة قد ادى دون أي شك الى مزيد من الاهتزاز في صورة كل من الطب والاعلام والقضاء في لبنان وقد نحتاج الى مجهود كبير حتى نصلح ما وقع من اذية.

لقد خسرت ايللا جزءا من جسدها وخسر لبنان العلم والحضارة جزءا من روحه.